ظاهرة الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط: حالتا تركيا ومصر أنموذجا.

The phenomenon of military coups in the Middle East: the cases of Turkey and Egypt model

زينب بن طاق[1]

1 باحثة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 03

البريد الإلكتروني: { HYPERLINK "mailto:amira.mnd98@gmail.com" }

تاريخ الاستلام: 2018/06/09 **تاريخ القبول:2019/03/25**

Résumé:

Les coups d'Etat constituent le plus grand défi de toute transition démocratique. Les experts confirment leur dangerosité. Le coup d'Etat reflète une défaillance dans les relations entre le civil et le militaire dans un système politique en place et devient l'aboutissement brutal des tiraillements du conflit entre les élites civiles et militaires. Le processus d'un coup d'Etat passe par trois phases : la phase de dissidence (début d'affrontement des volontés), la phase d'exclusion (exécution du coup d'Etat) et enfin la phase de conciliation (remise en ordre). L'objectif de cette étude est d'entrevoir un mécanisme susceptible de freiner la prolifération de ce phénomène en examinant au passage les expériences égyptienne et turque à titre d'aspect pratique de l'étude**.**

Mots clés : le phénomène des coups d'Etat, l'armée, l'institution militaire, les relations civilo-militaires.

Abstract:

In this study, military coups are seen as the biggest challenges to any democratic transition. The specialists confirm their risk. The military coup reflects the existence of a failure in the civil-military relations of any political system, and it is a dramatic yield of the conflict between the political and the military elites. The process of a military coup goes through three phases, which are: the objection phase, the elimination phase, and finally the re-ordering phase. The study aims to find a mechanism that can be able to stop the dissemination of this phenomenon, with a focus on the Egyptian and Turkish experiences as case studies .

Keys words: the military coup phenomenon, the army, the military institution, and the civil-military relations.

مقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط في العقد الثاني من القرن الحالي ظاهرة قديمة و جديدة في نفس الوقت تمثلت في الانقلابات العسكرية في كل من دولتي تركيا ومصر، هي قديمة لأن هذا ما تقره المقاربة التاريخية التي تؤكد على أن الانقلاب العسكري هو الآلية التي تعتمدها القوات المسلحة لتغيير الحكم تعبيرا عن رفضها لأداء السلطة السياسية الحاكمة ، وهي جديدة لأنه ولأول مرة في تاريخ الدولتين منذ نشأتهما يساهم المتغير الاحتجاجي في تحديد النتيجة النهائية للعملية الانقلابية ، لقد خرجت فئات معتبرة من الشعب معتمدة في عملية التنسيق بينها على التطور الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي لتُؤيد تدخل الجيش في الشؤون السياسية في حالة مصر(بمعنى المساهمة في تفعيل الانقلاب العسكري) ورافضة لتدخل الجيش في الشؤون السياسية في حالة تركيا (بمعنى المساهمة في كبح الانقلاب العسكري) .

وعليه ، تحاول الدراسة في هذا المقال البحث عن الآلية التي تُفعل أو تكبح الظاهرة الانقلابية من خلال تتبع المسار الانقلابي الذي يمتد لفترتي حكم كل من الرئيسين السابقين كمال أتاتورك في تركيا، و جمال عبد الناصر في مصر ليصل إلى المرحلة الحالية بمعني مرحلتي كل من الرئيسين رجب طيب أردوغان في تركيا وعبد الفتاح السيسي في مصر.

تعتمد الدراسة في تحليلها على متغيرين اثنين يتمثلان في المتغير الاقتصادي والمتغير الاحتجاجي، يتأثر هذا الأخير بصفة عامة بالعامل الاقتصادي باعتباره العامل الذي يساهم في تحفيز العملية الاحتجاجية وبالتالي، يجتمع المتغيران في علاقة عكسية لتقييم أداء السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وقياس درجة تأثير الجيش على هذا الأداء من جهة أخرى. لأن الدراسة ترى في عملية قياس درجة التأثير هذه المؤشر الرئيسي الذي يدل على إمكانية انتقال العملية الانقلابية من مرحلة الاعتراض إلى مرحلة التنفيذ.

تعتمد الدراسة في تحليلها أيضا لهذه الظاهرة على ثلاث مراحل يُمكن لأي باحث أن يعتمدها لتحليل أي عملية انقلابية بصفة عامة وذلك في محاولة اجتهادية من صاحب المقال من أجل تقديم أدوات تحليل تُسهل عملية البحث في هذا المجال وتُميز هذا المقال عن غيره من المقالات التي اهتمت بمثل هذا الموضوع.

ترى الدراسة أن ظاهرة الانقلابات العسكرية تُعبر عن وجود خلل يحدث في العلاقات المدنية–العسكرية لأي نظام سياسي قائم، وهي تخضع (أي الظاهرة) لتجاذبات الصراع بين النخبتين السياسية و العسكرية ،

كما ترى الدراسة أيضا أن العملية الانقلابية تمر بثلاث مراحل تعتمدها في التحليل وهي: المرحلة الاعتراضية التي تُمثل بداية تصادم الارادات (وقد تمتد هذه المرحلة لعقود زمنية لأنها تخضع لآلية المساومات في إطار التفاوض بين النخبتين) والمرحلة الثانية تتمثل في المرحلة الاقصائية (بمعنى مرحلة تنفيذ الانقلاب) وأخيرا المرحلة التوفيقية (بمعنى إعادة ترتيب الأوضاع) وسيتم إسقاط هذه المراحل على المسار الانقلابي وكيفية تطوره قي كل من تركيا و مصر بهدف البحث عن الآلية التي تكبح الظاهرة الانقلابية ، يتعدى البحث سرد الوقائع إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي الآلية التي تُفعل أو تكبح ظاهرة الانقلابات العسكرية؟ يهدف البحث إلى تتبع مسار الظاهرة الانقلابية وفق تصور منهجي (من اجتهاد الباحث) يُقسم المسار إلى ثلاث مراحل تم ذكرها سابقا ويُحاول إسقاطها على التجربتين المصرية والتركية كجانب تطبيقي للبحث، إلى جانب اقتراح مخطط.

أما فيما يخص الفرضيات التي تنطلق منها الدراسة هي :

- تتغذى الظاهرة الانقلابية من ضعف أداء القادة السياسيين
- يلعب المتغير الاقتصادي دورا مزدوجا في تفعيل أو كبح الانقلابات العسكرية

يعتمد البحث في تحليله على الاقتراب التاريخي والمنهج المقارن لاعتماد على تجربتي مصر و تركيا ومنهج تحليل النظم الذي ساهم في تطويره كل من ديفيد استن ومايكل بريتشر، مع الاعتماد على آليتي النسق السياسي وصناعة القرار.

يتم تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور أين يعكس كل محور مرحلة من المراحل الثلاثة المذكورة سابقا والتي تمر بها العملية الانقلابية، لكن ، قبل الشروع في التحليل تحاول الدراسة ضبط مفهوم الانقلاب العسكري

ضبط المفهوم

عرف دافيد شارل ربابورت وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا الانقلابات العسكرية بأنها:" حركة غير متوقعة ومفاجئة، خادعة وعنيفة وغير شرعية، خطيرة بالنسبة للمتآمرين تماما كما بالنسبة للضحايا الذين تستهدفهم الحركة، وهي من جانب العسكريين، وتحتاج إلى مهارة عالية في التنفيذ، وتستهدف

تغيير الحكومةً"[1]، وفي نفس السياق قدّم خوندكر تعريفا للانقلابات العسكرية أين أكد على أنها: "محاولة بين مجموعة من أعضاء أو أفرع القوات المسلحة لتحقيق سيطرة مباشرة على السلطة السياسية لأهداف تتجاوز المصالح العسكرية، لها انعكاسات بعيدة المدى على السياسات الداخلية وأحيانا الدولية"[2](الملاحظ على هذه التعاريف أنها تثري بعضها البعض).

بالاعتماد على هذين التعريفين ترى الدراسة أن الانقلاب العسكري سلوك استثنائي وعنيف، تقوم به مجموعة من القوات المسلحة بهدف الاستيلاء على الحكم، يخضع لتجاذبات الصراع بين النخب العسكرية والفئة السياسية الحاكمة في إطار العلاقات المدنية –العسكرية القائمة وتعد نتيجة هذا الصراع المحدد الرئيسي لمدى نجاح أو فشل العملية الانقلابية.

يتميز الانقلاب العسكري بخاصيتي المفاجأة، بحيث يصعب التنبؤ بحدوثه وفي هذا السياق يقول توماس جونسون: "إن مسألة توقع حدوث انقلاب في دولة معينة لا تزال غامضة "[3] ومع ذلك هناك مؤشرات تنبئ بإمكانية حدوث الانقلاب العسكري، وهي كما يلي:

- الفراغ السياسي والثقافي؛
- الهزائم الحربية؛
- الحروب الأهلية؛
- المحافظة على الوضع القائم؛

وتضيف الدراسة مؤشرا يتمثل في التحول الديمقراطي، فقد يقوم الجيش بانقلاب عسكري من أجل التحول الديمقراطي مثل ما حدث في البرازيل (1974) وقد يقوم بتنفيذ العملية الانقلابية في حال انسداد الأفق السياسي بعد التحول الديمقراطي.

وترى الدراسة أنه يمكن تصنيف الانقلابات العسكرية إلى نوعين (بحسب الهدف الذي يراد تحقيقه من العملية الانقلابية) يُعرف النوع الأول بالانقلاب الذي يهدف إلى القطيعة مع ما هو قائم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وهو يقترب من مفهوم الثورة الذي عرفه صامويل

هنتنغتون بأنه: " تغيير داخلي عنيف و سريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات") وتضرب الدراسة مثالا على ذلك ما حدث من انقلاب في مصر بقيادة جمال عبد الناصر(1952م) وفي تركيا بقيادة كمال أتاتورك (1923م)، أين اعتبر انقلاب كل منهما بمثابة القطيعة مع ما كان سائدا من أوضاع ، وبالمقابل ، يُعرف الصنف الثاني بالانقلاب الذي يهدف إلى ترتيب الأوضاع وفق المنظومة السياسية القائمة ، وقبل الانتقال إلى الجانب التطبيقي للدراسة تقترح هذه الأخيرة مخططا يوضح من خلاله صاحب المقال كيف أن الحكم العسكري و الحكم الديمقراطي يمثلان خطان متوازيان لا يلتقيان و يختلفان في آلية الوصول إلى الحكم .

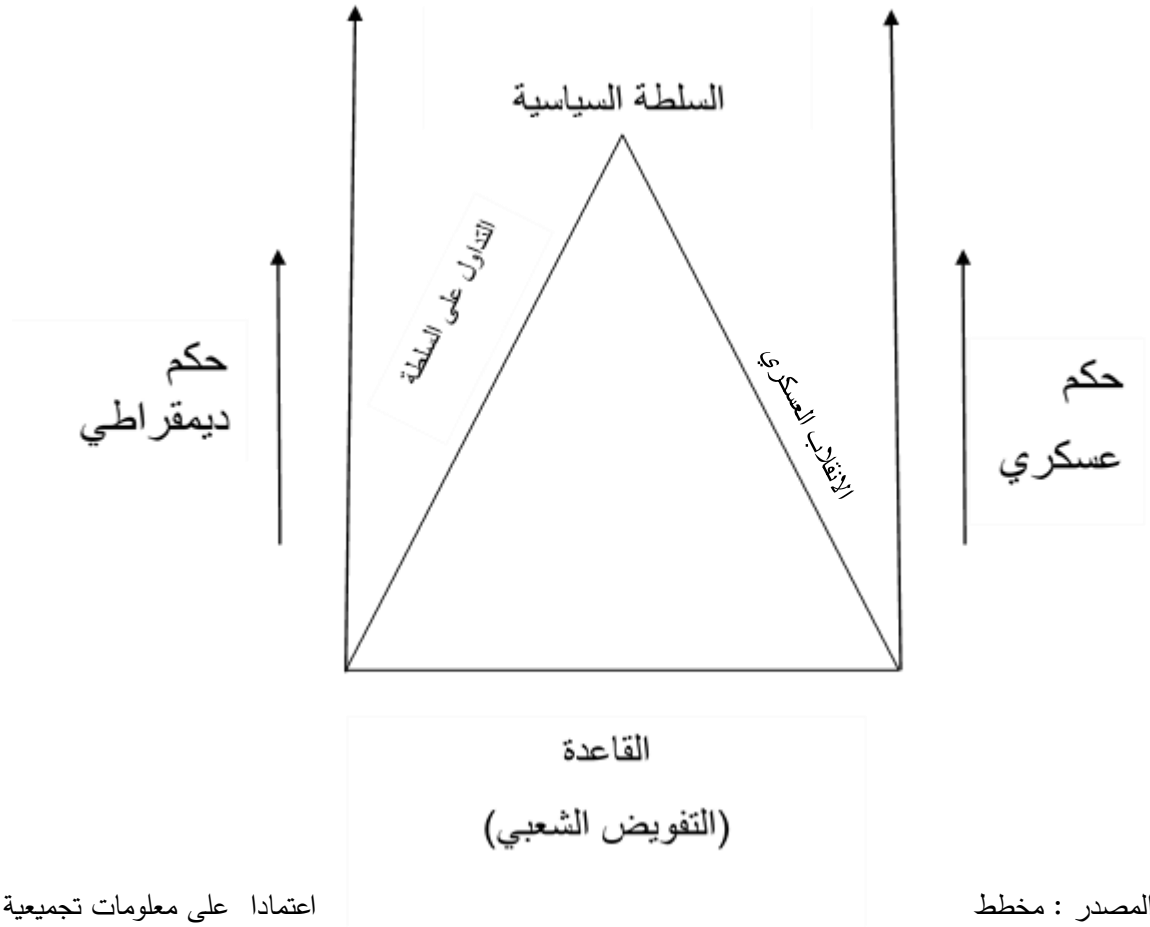

المصدر : مخطط اعتمادا على معلومات تجميعية للباحثة*

* 1) صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب** . الطبعة الأولى ، القاهرة، مكتبة مدبولي،

2)صلاح سالم زرتوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)** ، بيروت ، مركز دراسة الوحدة العربية،2012.

3) ابراهيم أوزتوك، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** . الطبعة الأولى ، الدوحة ،مركز دراسات الجزيرة، 2010م، .

المحور الأول : المرحلة الاعتراضية

يتم تحليل هذه المرحلة وفق ما آلت إليه العملية الانقلابية التي قادها كل من جمال عبد الناصر(1952م) وكمال أتاتورك (1923م) ضد القصر والتي استوفت المراحل الثلاثة التي اقترحتها الدراسة من اعتراض على أداء القصر إلى إقصاء السلطة السياسية القائمة في القصر إلى ترتيب الأوضاع من جديد.

تخضع المرحلة الاعتراضية إلى ديناميكية قائمة على إرادة الإبقاء على الوضع القائم مقابل إرادة التغيير وعليه، ترتب على حكم كل من الرئيسين أتاتورك وجمال عبد الناصر (الذي دام مدة تقارب العقدين) وضعا قائما على ترتيبات وفق قواعد لا يتم تغييرها إلا بفك رموزها والتي يتم تناولها من خلال العنصر التالي:

- الوضع القائم

يتم تحليل هذا العنصر انطلاقا من النموذج الذي ميز العلاقات المدنية –العسكرية في تلك الفترة كنقطة أولى والنسق السياسي الذي ساد في تلك الفترة كنقطة ثانية وكيفية توظيف المتغير الاقتصادي كنقطة ثالثة.

أولا: نموذج العلاقات المدنية –العسكرية

ترى الدراسة أن نموذج العلاقات المدنية –العسكرية الذي ساد تلك الفترة يُعبر عن سلطة سياسية منبثقة من المؤسسة العسكرية وفي نفس الوقت راعية لها، وهذه الرعاية فتحت المجال أمام ترتيبات متشابكة المصالح، وبالتالي أصبحت نسبة التداخل بين النخبتين العسكرية والسياسية عالية جدا، بحيث يصعب التمييز بين القائد السياسي والقائد العسكري وبالتالي، يؤكد هذا النموذج على أن السلطة السياسية هي من صنع العسكريين، ولا يمكن لأي تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أن ينجح إلا بموافقتهم.

ثانيا: النسق السياسي

استطاع الرئيسان ترسيخ نظاميهما وفق نسق سياسي اعتمد على معادلتين اثنتين، تمثلتا في معادلة سياسية ومعادلة اقتصادية، اعتمدت المعادلة السياسية على توظيف المتغيرات التالية:

- الشرعية الثورية؛
- الشخصية الكاريزمية [4]؛
- التفويض الشعبي.

ساهم توظيف هذه المتغيرات في وضع دعائم حكم عززت من تدخل الجيش في السياسة، وقلصت المسافة بين النخبتين السياسية والعسكرية، واختزلت اللعبة السياسية في إقصاء المعارضة، كما اعتمدت المعادلة الاقتصادية في توظيف المتغير الاقتصادي وذلك بإقامة المجمعات العسكرية–الصناعية.

ويشير البحث إلى أن أصول مفهوم "المجمع العسكري–الصناعي" ترجع إلى سنوات الستين من القرن الماضي، للتعبير عن التصنيع العسكري الكبير خلال فترة حكم إيزنهاور للولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد الدراسة تعريف ميلز للمجمع العسكري –الصناعي الذي يرى بأنه مجموعة الشركات الصناعية الكبرى المرتبطة فيما بينها بروابط انتهازية موجودة على مستوى القيادتين العسكرية والسياسية، تجتمع في خلفياتها الاجتماعية واهتماماتها المشتركة [5].

وعليه ، تشير الدراسة إلى خطورة هذه المجمعات حتى على واقع الأنظمة الديمقراطية، وقد علق إيزنهاور على ذلك، حين قال بأن النسق السياسي السائد في أمريكا (بمعنى النظام الديمقراطي) يصعب عملية التآمر للاستيلاء على السلطة السياسية (بمعنى الانقلاب العسكري) من قبل الضباط ورجال الصناعة، لكن يمكنهم من خفض فعالية مبدأ المراقبة المدنية الذي يميز العلاقات المدنية–العسكرية للولايات المتحدة [6] (إذا كان هذا حال النظام الأكثر ديمقراطية في العالم، فكيف الحال بالنسبة للأنظمة الناشئة؟)

إن معظم الدراسات الأمريكية التي تطرقت للشؤون العسكرية، انطلقت من هذا التخوف –خطورة المجمعات العسكرية – الصناعية على الحياة السياسية. وعليه قدم صامويل هنتنغتون نموذجا للعلاقات المدنية – العسكرية، ينطلق من مبدأ الفصل بين السلطات، يؤكد على الاحترافية كمنفذ لتحقيق الرقابة المدنية على القادة العسكريين، هذه الرقابة بحسب رأيه، تتفرع إلى رقابة ذاتية تمنع تدخل الجيش في السياسة، ورقابة موضوعية تمنع القادة السياسيين من التدخل في الشؤون العسكرية والاستنجاد بها.

لكن ما يهم في هذه الدراسة هو محاولة البحث عن الكيفية التي تم من خلالها توظيف المتغير الاقتصادي كنقطة ثالثة لإكمال صورة الوضع القائم وعليه، ساهم توظيف المتغير الاقتصادي كما يلي:

ثالثا: المتغير الاقتصادي

اعتمدت النخبة العسكرية في كل من تركيا ومصر في توظيفها للمتغير الاقتصادي على الاستثمار في تطوير المجمعات العسكرية –الصناعية (والتي أصبحت تُعد من محددات السياسة الداخلية في كلتي **الدولتين)**، تم تطوير هذه المجمعات في تركيا من خلال:

- مجلس الأمن القومي، حيث تنص المادة الثامنة عشر من الدستور، على أن المجلس يضم كل من: " رئيس الوزراء، رئيس هيئة الأركان، مساعدي رئيس مجلس الوزراء، وزراء العدل والداخلية والدفاع والخارجية، قادة القوى البرية والبحرية وقائد الجندية، يكون المجلس برئاسة رئيس الجمهورية"[7].
- عامل الإنفاق العسكري: تحظى مخصصات الإنفاق العسكري ضمن ميزانية الدولة بأهمية خاصة. ولقد خصصت الدولة وقفا من أجل تحقيق استقلالية المؤسسة العسكرية [8].
- المديرية العامة للمصانع العسكرية: التي تولت مهمة التصنيع خلال فترتي كل من الرئيس أتاتورك واينونو (فترة العشرينات إلى الخمسينات من القرن الماضي) والتي تحولت فيما بعد إلى المديرية العامة لمؤسسة الصناعات الميكانيكية والكيماوية، بإدارة مدنية [9].

أما عملية تطوير هذه المجمعات في مصر، فقد اعتمدت منذ نشأة المجمعات العسكرية–الصناعية (فترة الخمسينات من القرن الماضي) على الصناعات الحربية، ولمواجهة مشكل ضمان تدفق الأموال بشكل دائم ومستمر (الذي كان محتكرا من قبل الطبقة البرجوازية الرأسمالية) قام النظام بسلسلة من **الاجراءات التأميمية [10]**، التي انطلقت مع أزمة قناة السويس سنة 1956 وانتهت بعد نكسة 1967، بالإضافة إلى:

- استبدال البرجوازية القديمة بالمجمع العسكري الصناعي؛

- تقييد القدرات والموارد المتاحة لها في المجال الاقتصادي؛
- إيجاد شبكات معقدة بين المدنيين والجيش.

إذن، كانت هذه الصورة العامة للوضع القائم الذي نتج عن الترتيبات التي قام بها كل من الرئيسين جمال عبد الناصر وكمال أتاتورك، والآن يتم استحضار التعريف الذي وضعته الدراسة للمرحلة الاعتراضية والذي ترى أنه يُعبر عن تصادم الارادات وفق مواجهة بين الثابت والمتغير (إن صح التعبير) حتى يتم الانتقال إلى مرحلة تتبع المسار الاعتراضي .

- المسار الاعتراضي

ترى الدراسة أن بداية المرحلة الاعتراضية في كل من تركيا ومصر كانت بعد وفاة الرئيسين (مع فارق زمني) لأنه حدث تغييرا على مستوى القيادة السياسية وهذا التغيير تبعه تحولات سياسية على المستويين الداخلي والخارجي والذي أثر على الترتيبات التي أقرها كل من الرئيسين السابقين.

يحاول الباحث مواصلة التحليل وفق المداخل التي اعتمدها في تحليله للوضع العام سابقا لرصد مؤشرات التغيير وفق طريقة الثابت والمتغير التي تُثري المسار الاعتراضي ، وبالتالي البداية تكون مع مسألة نموذج العلاقات المدنية–العسكرية .

أولا : نموذج العلاقات المدنية–العسكرية

القيادة السياسية الجديدة في كل من تركيا ومصر أرادت إحداث تغيير في مسألة الرعاية السابقة الذكر بالرغم من أنها منبثقة من المؤسسة العسكرية ، وذلك بإبعاد المسافة بين النخبتين فأصبحت تهدف إلى إقرار نموذج للعلاقات المدنية –العسكرية الذي يعبر عن السلطة السياسية المُنبثقة من المؤسسة العسكرية والمُبعدة لها إن لم نقل المهمشة لها وذلك بإيجاد بدائل (مثل أجهزة الأمن –المخابرات –الحرس الجمهوري) تعتمد عليها المؤسسة السياسية مقابل امتيازات تنفرد بها هذه الأجهزة دون المؤسسة العسكرية، و ترى الدراسة أن مسألة إقرار هذا النموذج يؤدي إلى اعتراض المؤسسة العسكرية على ذلك ، وفي هذه الحالة تحدث القطيعة بين النخبتين العسكرية والسياسية، وفي حال تعرض القادة السياسيون إلى أزمات تتجاوز قدرات أجهزة الأمن في السيطرة على الوضع، مثل الانتفاضات الشعبية أو الحراك الشعبي، فإن القادة السياسيين يصرون على تدخل الجيش لإعادة الاستقرار، وفي هذه الحالة يكون الجيش أمام ثلاث سيناريوهات وهي:

–تدخل الجيش إلى جانب القادة السياسيين وبالتالي إنهاء القطيعة، مقابل تحقيق مكاسب معتبرة؛

–تدخل الجيش إلى جانب الانتفاضات الشعبية أو الحراك الشعبي والتضحية بالقادة السياسيين من أجل إعادة ترتيب الأوضاع من جديد؛

– انشقاق الجيش إلى مؤيد ومعارض للتدخل إلى جانب القادة السياسيين، ومن ثم الانزلاق إلى حروب أهلية تؤدي إلى انهيار الدولة[11] .

ترى الدراسة أنه في حالة مصر لم تبلغ درجة الاعتراض ذروتها بين النخبتين لأن المسألة كانت تُسوّى في إطار سياسة المساومة بين الرئيس والقادة العسكريين، ويضرب الباحث مثالا على ذلك حين خرجت فئات من الشعب في عهد الرئيس السابق أنور السادات مُعبرة عن استيائها من تدهور الأوضاع المعيشية وفي هذه الحادثة استنجد الرئيس بالجيش وكانت نتيجة فعل الاستنجاد هذا تتمثل في التزام الجيش بإعادة الاستقرار إثر انتفاضة الخبز[12] (أين عجزت قوات الأمن عن أداء تلك المهمة) مقابل التزام السادات بالسماح لانتشار النشاطات الاقتصادية العسكرية التي تخدم القطاع المدني وذلك بتأسيس منظمة مشاريع الخدمة الوطنية في 1979، ويستنتج الباحث من هذا المثال كيف أن المتغير الاحتجاجي (انتفاضة الخبز) يجتمع بالمتغير الاقتصادي (سوء الأحوال الاقتصادية) في علاقة عكسية .

وبالمقابل ، بلغت درجة الاعتراض ذروتها في الحالة التركية وانتقل الجيش إلى المرحلة الثانية من المسار الانقلابي وهي مرحلة تنفيذ العملية الانقلابية ومحاولة الحفاظ على الوضع القائم ، وساعد في تحقيق ذلك ما أقره دستور1924م في مادته الرابعة والثلاثين على أن: " وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية " [13]، وقد خولت للجيش حق التدخل متى ما قدر الأخطار التي تهدد الجمهورية، ولتوضيح مسألة تنفيذ العملية الانقلابية في تركيا يتم الانتقال إلى الحديث عن النقطة الثانية وهي مسألة النسق السياسي .

ثانيا : النسق السياسي

بعد أن أقر النظام السياسي التركي في مرحلة التحول الديمقراطي المشاركة السياسية، انفصلت بعض القيادات السياسية (مثل: جلال بايار، فؤاد كوبرلي، عدنان مندريس وأخيرا رفيق قورلطان) عن حزب الشعب الجمهوري الحاكم الذي أسسه كمال أتاتورك، وكونت بدورها حزبا جديدا أطلقت عليه اسم الحزب الديمقراطي في السابع من شهر جوان من عام 1946م ، وقد استطاع الحزب أن يصل إلى السلطة عام 1950م بعد فوزه في الانتخابات، وبعد مضي عقد كامل، استطاع الحزب أن ينجز اصلاحات، كان من ضمنها فتح المجال للحريات العامة وبالتالي لنشاط التيارات المعارضة [14]، ومن بينها التيار الاسلامي، وقد اعتبره الجيش تهديدا للجمهورية التي أسسها أتاتورك على مبدأ العلمانية.

لقد قام الجيش بأول انقلاب على السلطة السياسية المنتخبة في عام 1960م، بتهمة السماح للقوى الدينية باختراق المجال السياسي، بالرغم من أن مندريس لم يتجاوز الرؤية الكمالية، إلا أنه نال عقوبة الاعدام، ونُفذ الحكم عليه وعلى ثلاثة أشخاص من وزرائه [15].

واصل الجيش سياسة الانقلابات العسكرية كلما تعرضت مصالحه للخطر، بحجة حماية المبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية، فكان ثاني انقلاب عسكري في عام 1972م ووُصف الانقلاب بالأكثر دموية [16]. تعرضت المصالح الأمريكية للاعتداءات من قبل نشطاء يساريين، وقتل حينها القنصل الاسرائيلي. وكان ثالث انقلاب في عام 1980م، بهدف استعادة سيادة الدولة.

ثالثا: المتغير الاقتصادي

في ظل سياسة الانفتاح، وظفت المعارضة السياسية المتغير الاقتصادي، انطلاقا من الفرضية القائلة بأن النظام السياسي الذي يوفر الاحتياجات الرئيسية للشعب، من الغذاء والمسكن والعلاج ...الخ. يكتسب حصانة تحميه من الانقلابات العسكرية.

استطاعت المعارضة السياسية في تركيا بفعل الضغوطات الانقلابية المتكررة (أكثر من خمسة انقلابات) أن تكتسب خبرة التعامل مع المؤسسة العسكرية، وانتقلت من سياسة المواجهة والاستقطاب إلى سياسة

التعايش في إطار تفعيل سياسة الاصلاحات الذاتية وتحقيق الانجازات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وعليه، استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردغان أن يحقق الاستقرار الاقتصادي[17]:

- عرفت الفترة الزمنية (2003-2008) زيادة في الناتج القومي الذي انتقل من ثلاثمائة مليار دولار إلى سبعمائة وخمسين مليار دولار؛
- ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في الفترة السابق ذكرها من ثلاث آلاف وثلاثمائة دولار إلى عشرة ألاف دولار؛
- الزيادة في حجم الاستثمارات، حيث احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي، والمرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي [18]؛

ترتب عن تفعيل المتغير الاقتصادي تقليص المسافة بين التيارات العلمانية والاسلامية وايجاد نخبة جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تشكك في مصداقية تدخل الجيش في السياسة وتهتم بتحقيق الحداثة والتطور والديمقراطية.

لكن في الحالة المصرية تم توظيف المتغير الاقتصادي بطريقتين، تمثلت الطريقة الأولى في امتداد النشاط الاقتصادي إلى القطاع المدني وذلك بالانتقال من مجمع عسكري-صناعي إلى مجمع عسكري-مدني-صناعي، والطريقة الثانية كانت تتم بالتوازي مع الطريقة الأولى وهي: استعاد البرجوازيون وكبار ملاك الأراضي ممتلكاتهم وشكلوا بذلك نخبة جديدة حملت اسم "المنفتحون"، قامت بإنشاء نظام اجتماعي-اقتصادي جديد تميز بتشكيل الرأسمالية المصرية وتبعيتها للرأسمال الأجنبي[19].

ترتب على هذين الطريقتين ظهور تحالفات متبادلة بين الجيش ورجال الأعمال، كان من نتائجها انتشار ممثلي المجمع العسكري-المدني-الصناعي في المناصب الحيوية مع إلغاء الحدود بين الصناعة العسكرية والصناعة المدنية وأخيرا الحرية الكاملة لاستخدام الميزانية العسكرية دون رقابة.

قام وزير الدفاع أبو غزالة بتنظيم النشاطات الاقتصادية للجيش، في إطار منظمة شبه عسكرية تأخذ عمالها من الجيش وتستفيد من الأنظمة المدنية. توجهت المنظمة أساسا نحو الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي ، واستطاعت بذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي للجيش من المواد الغذائية بنسبة 100٪ [20].

بفضل الموارد المالية واليد العاملة المتوفرة من الجيش، أصبحت منظمة مشاريع الخدمة الاجتماعية أكبر منظمة صناعية–فلاحية (خلال فترة وجيزة) فيما يخص المواد الغذائية، ولتأكيد قربها من المجتمع وبالأخص الطبقة الفقيرة، قامت بإنشاء المصانع التي تزود السوق بمختلف المنتجات كالحليب والدواجن والأسماك بأبخس الأثمان، خاصة في مرحلة الأزمات، يكفي أن تذكر الدراسة أن منتجات الحليب لبَّت حاجيات السوق المحلي بنسبة 100٪.[21]بالإضافة إلى أن المنظمة تمارس نشاطات واسعة في مجالات الاتصال والتعمير والصحة.

تستنتج الدراسة من كل ما تقدم كيف أن النخبة العسكرية في الحالة المصرية مثلت منطقة أمان بالنسبة لفئات عريضة من الشعب المصري خاصة بعد الانجازات التي لمسها هذا الأخير في القطاع المدني (شرعية الانجاز) والتي اعتُبرت بمثابة الملاذ الآمن في أوقات الأزمات.

وبالمقابل، في الحالة التركية مثلت الانجازات التي قامت بها النخبة السياسية المدنية منطقة أمان بالنسبة لفئات عريضة من الشعب التركي والتي لمسها في حياته اليومية (شرعية الانجاز) والتي اعتبرت بمثابة المكتسبات التي يصعب التنازل عنها.

وعليه، يمكن الاجابة على التساؤل الذيُ طرح من قبل المهتمين وهو لماذا خرجت فئات عريضة من الشعب المصري مؤيدة لتدخل الجيش في السياسة وبالمقابل، خرجت فئات عريضة من الشعب التركي رافضة لتدخل الجيش في السياسة، وللتوضيح أكثر تنتقل الدراسة إلى المحور الثاني من الدراسة.

المحور الثاني: المرحلة الاقصائية

تخضع المرحلة الاقصائية لقوانين نظرية اللعبة الصفرية ، ويتم في هذه المرحلة تنفيذ العملية الانقلابية بسبب انسداد أفق المرحلة الاعتراضية التي بلغت ذروتها بحيث لم يعد هناك مجالا للمساومة أو التفاوض بين النخبتين ، و أصبح العمل يتجه نحو القضاء على إرادة التغيير من منبتها ولتتبع مسار هذه المرحلة تُركز

الدراسة على مرحلة كل من الرئيسين رجب طيب أردوغان في تركيا ومحمد مرسي في مصر والفترة الزمنية هي العقد الثاني من القرن الحالي باعتبارها تعبر عن انسداد أفق المساومة والتفاوض بين النخبتين السياسية وانعكس هذا الانسداد على التالي :

أولا : نموذج العلاقات المدنية –العسكرية

عبر نموذج العلاقات –المدنية العسكرية الذي ساد هذه المرحلة المذكورة سابقا عن سلطة سياسية مدنية غير منبثقة من المؤسسة العسكرية وتعمل على إبعادها عن الشؤون السياسية وهذا مالا يرضي النخبة العسكرية التي تعتبر الشؤون السياسية امتداد لمهامها ، وتضرب الدراسة مثالا لتوضيح هذه المسألة عن ما حدث في تركيا في عهد رجب طيب أردوغان وقضية "ارجنكون" [22] (وهي منظمة سرية ،يمينية ، علمانية ، تضم ضباط جيش و صحافيين و أكاديميين ...الخ ، حاولت الانقلاب على الحكم عدة مرات ، كان آخرها و هي سابقة تاريخية ، أين تم مقاضاة رئيس أركان الجيش سابقا و هو الكير باسبوج في عام 2012م) ترتب عن هذه القضية إخضاع جنرالات لمحاكمات مدنية وتمرير عدة تعديلات دستورية[23].

ثانيا: النسق السياسي

ترى الدراسة أن النسق السياسي دائم التأثر بنموذج العلاقات المدنية–العسكرية السائد في أي دولة ، وأي انسداد في أفق العلاقات المدنية –العسكرية يؤثر بدوره على مسألة القرار السياسي وأثره الرجعي وهذا ما أدى إلى فشل الرئيس محمد مرسي في الحالة المصرية في تنفيذ برنامجه السياسي ، الأمر الذي ساهم في تقويض إرادة التغيير لصالح الدولة العميقة من بعد خروج احتجاجات شعبية في 30 جويلية 2013 تنادي بتدخل الجيش في السياسة .

ثالثا: المتغير الاقتصادي

أدى توظيف المتغير الاقتصادي في تركيا كما سبق ذكره إلى ايجاد نخبة جديدة متشابكة المصالح، ساعدتها في تفكيك رموز التنظيم الموازي (الدولة العميقة) وأكسبتها التفافا شعبيا، حيث خرجت شريحة عريضة من المواطنين تدعيما لأداء قادتهم السياسيين وتأكيدهم على قيمة المسار الديمقراطي ورفضهم لتدخل الجيش في السياسة، وبالتالي إفشال المحاولة الانقلابية الأخيرة التي حدثت في عام2016م.

وبالمقابل ، استطاعت النخبة العسكرية في مصر بحسن توظيفها للمتغير الاقتصادي كما سبق ذكره تقويض إرادة التغيير لصالح الدولة العميقة ، من بعد خروج احتجاجات شعبية في 30 جويلية 2013 تنادي بتدخل الجيش في السياسة ، وبالفعل استجاب الجيش لذلك حين أعلن الفريق عبد الفتاح السيسي في بيان له في 3جويلية 2013م عن تنصيب المستشار عدلي منصور رئيسا للجمهورية لفترة مؤقتة والإطاحة بأول رئيس مدني منتخب والحكم عليه بالسجن المؤبد [24]، بموافقة قوى المجتمع المدني (من أحزاب سياسية، رجال الأعمال ...) وهكذا ينتقل الباحث لتحليل المرحلة الأخيرة من المسار الانقلابي في المحور الثالث والأخير.

المحور الثالث: مرحلة ترتيب الأوضاع

تُعتبر مرحلة ترتيب الأوضاع هذه آخر مرحلة في العملية الانقلابية وتخضع لقواعد النظرية الصفرية وهي نتيجة طبيعية للمرحلة الاقصائية، وسيتم تحليل هذه المرحلة اعتمادا على سيناريو نجاح القادة الانقلابيين كنقطة أولى، وسيناريو فشل القادة الانقلابيين في تحقيق مهمتهم كنقطة ثانية.

أولا: سيناريو النجاح

يعاد ترتيب الوضع في حالة نجاح القادة الانقلابيين وفق سلسلة من الاجراءات [25]، تهدف إلى تقريب المسافة بين النخب العسكرية والسياسية، وهي كما يلي:

- إعلان حالة الطوارئ (حظر التجول)؛
- حل البرلمان؛
- اعتقال النشطاء السياسيين (المعارضة السياسية)؛
- مصادرة حرية التعبير (غلق الصحف)؛
- تولي المجلس الأعلى العسكري شؤون تسيير البلاد؛
- تعيين رئيسا للدولة ذي خلفية عسكرية.

ثانيا: سيناريو الفشل

يعاد ترتيب الوضع في حال فشل الانقلاب وفق سلسلة من الاجراءات[26]، تهدف إلى تعزيز القادة السياسيين ومن ثم إبعاد المسافة بين النخبتين السياسية والعسكرية، وهي كما يلي:

- اعتقال قادة الانقلاب وتقديمهم للمحاكمة؛
- اجراء اصلاحات سريعة وعميقة في بنية عدد من المؤسسات وخاصة العسكرية والقضائية؛
- تعديل الدستور بطريقة الاستفتاءات الشعبية.

وعليه، ترى الدراسة أنه تم ترتيب الأوضاع في حالة تركيا وفق سيناريو الفشل وبالمقابل، تم ترتيب الأوضاع في مصر وفق سيناريو النجاح.

خاتمة

تُؤكد الدراسة في النهاية على النقاط التالية:

- إن الظاهرة الانقلابية تمر بمراحل ثلاثة وهي: المرحلة الاعتراضية (بداية تصادم الارادات) والمرحلة الاقصائية (تنفيذ الانقلاب) و أخيرا المرحلة التوفيقية (إعادة ترتيب الأوضاع) ,
- إن الظاهرة الانقلابية تتغذى فعلا من ضعف أداء القادة السياسيين،
- يلعب المتغير الاقتصادي دورا مزدوجا في تفعيل أو كبح الانقلابات العسكرية.

وعليه، تتمثل الآلية التي تكبح الانقلابات العسكرية في حسن توظيف النخبة السياسية الحاكمة للمتغير الاقتصادي (شرعية الانجاز) والعكس بالعكس صحيح.

الهوامش

1) صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب** . الطبعة الأولى ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص25 .
2) نفس المرجع ، ص32.
3) نفس المرجع ،ص 45.
4) علي الدين هلال، **حال الأمة العربية 2014-2015، الاعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** .الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ا 2015 م، ص 285.
5) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** .الطبعة 1992م ، بيروت،ص 242.
6) أ يزيد الصايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط، أوراق كارنيجي** . الطبعة الأولى ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،، 2012م ، ص33.
موجود على الرابط:
>http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf<, retrieved on December 7,2013.

7) رضا هلال، **السيف والهلال من أتاتورك إلى أربكان . الطبعة الأولى** ، القاهرة، دار الشروق، 1999م، ص 9 .
8) ابراهيم أوزتوك، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** . الطبعة الأولى ، الدوحة ،مركز دراسات الجزيرة، 2010م، ص 68 .
9) نفس المرجع، ص25 .
10) يزيد الصايغ، مرجع سابق ، ص 19.

11) رفعت سيد أحمد، **ثورة جمال عبد الناصر.** الطبعة الأولى ، مدينة نصر، دار الهدى للنشر، 1993م، ص414 .
12) نزيه الأيوبي، ترجمة : أمجد حسين، ، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط** .الطبعة الأولى ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010م، ص23 .
13) هاني سليمان، **العلاقات المدنية -العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير.** الطبعة الأولى ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015م، ص20 .
14) صلاح سالم زرتوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)** ، بيروت ، مركز دراسة الوحدة العربية،2012، ص83 .
15) رضا هلال، مرجع سابق ،ص 45.
16) نفس المرجع ، ص 48 .
17) ابراهيم أوزتوك، مرجع سابق ، ص:68.
18) نفس المرجع ، ص 70 .
19) إبراهيم العلاف، **نحن وتركيا** . الطبعة الأولى ، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2007، ص 567.
20) علي الدين هلال، مرجع سابق ، ص 116.
21) ابراهيم أوزتوك، مرجع سابق ص 60 .
22) هاني سليمان، مرجع سابق ص 41.
23) نزيه الأيوبي ، مرجع سابق ص 522.
24) نزيه الأيوبي، مرجع سابق ، ص527.
25) نفس المرجع ، ص 532.
26) مصطفى بكري، ***لغز المشير*** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى :2016م، ص:122).
27) أشرف سليمان غبريال، **علم الاجتماع العسكري (دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي) .** الطبعة الأولى الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة، 2010م، ص 254 .
28) هاني سليمان، مرجع سابق ص 70 .
29) ***تركيا ...تاريخ الانقلابات العسكرية، موقع الكتروني***، انظر الرابط:
30{ HYPERLINK "http://www.aljazeera.net/programs/rest-of-the-story/2017/4/24/30" }

30) **تركيا.....**، نفس الرابط.

31) نفس الرابط.